٩٢٩,٤
ن٣٨٧
ق١٤٤٠

التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير

إعداد
نورة بنت عبدالله بن علي النعيم

مكتبة الملك فهد الوطنية
الرياض ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م

276805
٠٠١٧٨١
١٠

○ مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النعيم ، نورة بنت عبدالله بن علي

التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير ـ الرياض

٨١٦ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك ٦-١٤٦-٠٠-٩٩٦٠

١- اليمن – قوانين وتشريعات – تاريخ قديم أ- العنوان

ديوي ٣٤٠,٥٣٩٤ ٢٠/٣٥٨١

رقم الإيداع : ٢٠/٣٥٨١

ردمك : ٦-١٤٦-٠٠-٩٩٦٠

جميع حقوق الطبع محفوظة ، غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخا ، أو تسجيلا ، أو غيرها إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر .

ص ب : ٧٥٧٢

الرياض : ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس : ٤٦٤٥٣٤١

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة مختصرات المصادر غير العربية	١١
المقدمة	١٥
توطئة	٢٩
نشأة القانون وتطوره	٣١
مراحل تطور القانون	٣٣
المرحلة الأولى : عهد القوة والانتقام الفردي	٣٤
المرحلة الثانية : مرحلة التقاليد الدينية	٣٤
المرحلة الثالثة : مرحلة التقاليد العرفية	٣٦
المرحلة الرابعة : مرحلة التدوين	٣٧
الشرائع القديمة	٣٩
أ- الشرائع الشرقية	٣٩
شرائع وادي الرافدين	٣٩
بلاد الشام	٤٤
آسيا الصغرى	٤٤
مصر	٤٥
الشريعة اليهودية	٤٨
ب- الشرائع الغربية	٥١
الإغريق	٥١
الرومان	٥٤

الفصل الأول : أحوال المجتمع في جنوب غرب الجزيرة العربية ٦٣
الحالة السياسية ٦٥
الحالة الدينية ٧٥
الحالة الاجتماعية ٩٣
الفصل الثاني : مراحل التشريع ٩٧
مصادر التشريع ١٠٠
أ- تشريعات مباشرة ١٠١
ب- المراسيم الملكية ١٠٢
ج- الوثائق اليومية ١٠٤
د- عقود الولاء والمعاهدات ١٠٥
هـ- نصوص الكفارة ١٠٦
السلطات المشرعة ١١١
أ- المعبودات والمعابد ١١٢
ب- السلطة الحاكمة ١١٨
ج- المجالس التشريعية العامة ١٢٣
د- المجالس المحلية ١٢٨
صياغة التشريعات ١٣٢
أ- الصياغة والأسلوب ١٣٢
ب- التسميات المختلفة ١٣٩
إصدار التشريعات والنظم ١٤٨
أ- إصدار التشريعات ١٤٨
ب- تصديقها وتوثيقها ١٥٤

ج- تاريخها ١٥٦
د- التدوين ١٥٧
هـ- مواضع إعلانها ١٥٨
الفصل الثالث : التشريعات والوثائق ١٦٣
أولاً : التشريعات ١٦٥
١- التشريعات الدينية ١٦٥
٢- التشريعات الاقتصادية ١٨٢
٣- التشريعات الجنائية ٢١٠
٤- التشريعات الاجتماعية ٢١٣
ثانيًا : الوثائق ٢١٨
١- الملكيات الخاصة ٢١٩
٢- وثائق خاصة بالمقابر وأنصاب القبور ٢٤٠
٣- وثائق مالية ٢٤٥
٤- وثائق المعاملات اليومية ٢٤٨
٥- الأحلاف والمعاهدات ٢٥٣
٦- القرارات الإدارية ٢٧٦
الفصل الرابع : تطبيق التشريعات ٢٧٩
أ- التشريعات العامة والخاصة ٢٨١
ب- مدى شمولها لمرافق الحياة العامة كافة ٢٨٥
ج- السلطة التنفيذية ٢٩٦
د- السلطة القضائية ٣٠٠
هـ- العقوبات ٣١١

الفصل الخامس : التأثيرات الخارجية في تشريعات جنوب الجزيرة (الوجود الأجنبي – الديانات السماوية) ٣٢١
أولاً : دخول اليهودية إلى جنوب الجزيرة العربية ٣٢٥
ثانيًا : دخول المسيحية إلى جنوب الجزيرة العربية ٣٣١
ثالثًا : التدخل الحبشي في جنوب الجزيرة العربية ٣٣٤
رابعًا : خروج الأحباش والاحتلال الفارسي لجنوب الجزيرة العربية ٣٤٠
خامسًا : أثر تلك الأحداث على التشريعات ٣٤١
١- الأسقف جرجينتي ٣٤٥
٢- القوانين الحميرية ٣٤٦
٣- دراسة تحليلية للقوانين الحميرية ٣٦٣
٤- علاقة هذه القوانين ببيزنطة ٣٨١
٥- مدى تطبيقها في المنطقة ٣٨٦
٦- الأسباب والمؤشرات الدالة على كونها خاصة بمدينة نجران ٣٩٠
الخاتمة ٣٩٧
الملاحق ٤٠٧
فهرس الملاحق ٤٠٧
الملحق الأول ٤٠٩
أولاً : النصوص السبئية ٤١٠
ثانيًا : النصوص القتبانية ٦٤٥
ثالثًا : النصوص المعينية ٧٠٢
رابعًا : النصوص الحضرمية ٧٢٨

قائمة مختصرات رموز النصوص ٧٣٦
ثبت بأرقام النصوص ومختصرات لمصادرها ٧٣٩
الملحق الثاني : قائمة بأسماء حكام جنوب الجزيرة الواردة أسماؤهم في الدراسة ٧٧٣
الملحق الثالث : الخريطة (١) ٧٧٧
الملحق الرابع : الخريطة (٢) ٧٧٨
الملحق الخامس : الخريطة (٣) ٧٧٩
الملحق السادس : الخريطة (٤) ٧٨٠
قائمة المصادر والمراجع ٧٨١
أولاً : المصادر والمراجع العربية ٧٨١
ثانيًا : المصادر والمراجع غير العربية ٧٩٠

المقدمة

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تميزت منطقة الشرق الأدنى بكونها مهد المنجزات الحضارية الأولى في تاريخ الإنسان، فمنها نبعت أولى محاولات الكتابة والتدوين ، وفي مجتمعاتها تبلورت مفاهيم الدين، ونزلت فيها رسالات التوحيد، وعلى يد حكامها ظهرت أول أعمال التشريع وسن القوانين، وبالنظر إلى أن الجزيرة العربية تعد جزءاً مهمًا من الشرق الأدنى، وكانت عبر العصور مصدراً للعناصر البشرية والمادية والروحية وشريكاً فاعلاً في صنع الحضارة والتاريخ، فإن أبصار الباحثين تتجه باهتمام متزايد إلى مصادر تاريخ الجزيرة العربية القديم لاستجلاء أبعاد ما حققته مجتمعاتها من تطور حضاري في أدوار تاريخية متتالية، إلا أن كتابة تاريخ الجزيرة العربية القديم اعتمدت في السابق على ما كتبه الآخرون عنها ممن عاصروا أحداثها أو عاشوا في فترة قريبة منها من إغريق ورومان وسريان، وكذلك على ماكتبه العرب والمسلمون في القرون الإسلامية الأولى، إلا إن كتابات هؤلاء تداخلت فيها الأسطورة مع الحقيقة ، خاصة عند تناولهم لعصورها القديمة، وتركزت كتاباتهم على القرنين الخامس والسادس الميلاديين، لذا ظهرت حاجة ملحة لإعادة كتابة تاريخ الجزيرة القديم في ضوء ما تركته شعوبها من آثار وكتابات ومقارنتها مع الكتابات السالفة الذكر ، خاصة بعد أن نشطت حركة الكشف الأثري في أرجاء مختلفة من الجزيرة العربية ، وعلى الرغم من أن هذه الحركة بدأت متأخرة عن نظائرها في المراكز الحضارية المجاورة، إلا أن ما تم كشفه حتى الآن يؤكد حقائق كثيرة منها :

أن التطور الحضاري في الجزيرة العربية بدأ مبكراً ومعاصراً لفترات التأسيس التي عاشتها بلاد الرافدين ووادي النيل وبلاد الشام، إذ ظهرت على سواحل الخليج العربي وسواحل خليج عمان أولى المدنيات في الجزيرة العربية، وكان لها دور كبير في الربط بين شرق آسيا ومنطقة الشرق الأدنى، كما كانت معبراً حضاريًا للسمات الحضارية التي ظهرت في كلتا المنطقتين، وذلك من خلال دورها كوسيط تجاري عالمي، وفي جنوب غرب الجزيرة كشفت الأبحاث الأثرية أن بدايات الاستقرار الأولى وظهور القرى الزراعية بدأ خلال الألف الرابع قبل الميلاد، ثم تدرجت حضارة هذه المنطقة حتى وصلت أوج ازدهارها في الألف الأول قبل الميلاد.

ومازالت الدراسات الأثرية تضيف وبشكل مستمر حقائق جديدة عن تاريخ الجزيرة العربية ، مما أوجد إحساساً لدى أبناء الجزيرة بالحاجة الماسة لإعادة كتابة تاريخها وتصحيح النظريات المتعلقة به والمسلم بها سابقاً .

وتأتي هذه الدراسة كإحدى المحاولات التي تهدف إلى إبراز حضارة الجزيرة العربية بصفة عامة ، وجنوب غرب الجزيرة بصفة خاصة، بالاعتماد على ما دونه سكان المنطقة وما خلفوه من آثار ونصوص تقف شاهداً حيًّا على تحضر مجتمعاتها في مجالات مختلفة كالعمارة المدنية والدينية، والفنون والنظم السياسية ، والحكم والنواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وفي معرفة مبكرة للكتابة، وتدوين الوثائق والسجلات بما فيها سن الشرائع.

ورغم أن النصوص المكتشفة حتى الآن في جنوب غرب الجزيرة لا تشير إلى نظام تشريعي واضح يماثل المجموعات القانونية المدونة في بلاد الرافدين، أو بلاد اليونان والرومان، إلا أن الباحث يجد فيها ما يوحي بمعرفة

بالتشريع وسن القوانين، لاحتوائها على تشريعات لحالات فردية أو مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بموضوع واحد كالتجارة مثلاً ، كما تحتوي النصوص على مجموعة من الأوامر والنواهي المتعلقة بالأمور الدينية ، وهذا أمر انفردت به تشريعات هذه المنطقة عن غيرها من شرائع الشرق الأدنى القديمة، التي اقتصرت قواعدها على تنظيم الأمور الدنيوية فيما عدا الشرائع السماوية كاليهودية.

كما احتوت النصوص في جنوب غرب الجزيرة على الكثير من الأوامر والنواهي المتعلقة بالشئون الاقتصادية كالتجارة والزراعة وشئون الري والضرائب، وغيرها. كما يرد فيها مجموعات من المصطلحات والمفردات والأفعال ذات الصبغة القانونية. مما يدل على وجود فهم للقانون وإدراك له عند سكان المنطقة، وأن حكوماتها كانت حكومات مشرعة حرصت على تنظيم أعمال الدولة وأعمال المواطنين بتشريعات تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية السائدة آنذاك، وحددت بموجبها حقوق الحكام على شعوبهم وحقوق الأفراد فيما بينهم، وذلك حسب إمكانات المجتمع وقوة حكومته . ويظهر اهتمام سكان المنطقة بهذا الجانب في تدوينهم لتشريعاتهم وما يتعلق بها من أحكام على مواد غير فانية كالحجر أو المعدن، ووضعها في الأماكن العامة لضمان إعلانها لعامة الناس واستمرار فعاليتها.

كما يتضح من تلك النصوص أن دول الجنوب عرفت مؤسسات تشريعية عدّة، ولم يكن ذلك من اختصاص هيئة معينة وكان هذا التعدد وليداً لظروف المنطقة البيئية والاجتماعية والسياسية. كما دعت هذه الظروف إلى وجود تشريعات عامة لشعب، وتشريعات خاصة بمعبد أو مدينة.

وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى معرفة سكان جنوب غرب الجزيرة بالنظم التشريعية وممارستهم لها. وما خلفوه من مدونات تشريعية، وهي وإن كانت كما يبدو لا تضاهي ما خلفه سكان وادي الرافدين من سومريين وساميين من نظم إلا أنها في الوقت نفسه دليل على تطورهم الفكري والسياسي. وتمثل هذه المجموعات التشريعية التي تم جمعها من تلك النصوص الجنوبية والإشارات الواردة في الكتابات الشمالية كالوثائق التي تتعلق بالملكية والشئون المالية، والجرائم والخروج عن القوانين في ديدان ، والنصوص القانونية التي خلفها الأنباط في الحجر؛ أقدم وثائق تشريعية خلفها سكان الجزيرة العربية بصفة عامة، ودلالة على معرفتهم بالجانب التشريعي . وقد استمر لديهم هذا الحس التشريعي حتى بعد تدهور حضارات الجزيرة وتحول سكانها للبداوة، فالمصادر الإسلامية التي تناولت العصر الجاهلي؛ تزخر بالإشارات الدالة على استمرار هذا الحس، وإن لم يكن لهم تشريعات وقوانين يسيرون وفقها، وإنما لديهم أعراف وتقاليد توارثوها، وتميزوا بأخلاق وفضائل دفعتهم إلى تنظيم علاقاتهم مع بعضهم بعضًا أفراداً وجماعات، كما لجأوا إلى التحكيم في حل منازعاتهم رغبة منهم في إحقاق الحق. ويرد في صفحات المصادر الإسلامية أسماء لعديد من الرجال والنساء الذين عملوا كمحكمين وقضاة للنزاع.

مما لاشك فيه أن تلك الأعراف والعادات ما هي إلا رواسب مما بقي في أذهانهم من تراث ورثوه عن أسلافهم سكان الجزيرة سواء كان ذلك في جنوبها أو شمالها، خاصة أن بعض تلك الأحكام والقواعد التي نجد لها وجوداً في تشريعات شعوب الجزيرة قد استمر العرب في ممارستها حتى جاء الإسلام فأقر الكثير منها بعد شيء من التعديل.

ويجب أن ننوه أن هذه الدراسة لا تهدف إلى دراسة التشريعات من الناحية القانونية لأن ذلك من اختصاص علماء القانون، وإنما الهدف منها هو دراسة تاريخية لهذا الجانب الحضاري ومحاولة لإثبات معرفة سكان جنوب غرب الجزيرة بالنظم التشريعية ، وممارستهم لها مقارنة بالشعوب الأخرى المجاورة لهم، ومعرفة المجالات التي وضعت لها تلك التشريعات ومدى شمولها، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية التي وجدت في المنطقة، وما طرأ عليها من تغيرات خلال مرحلتين من مراحل تاريخ هذه المنطقة؛ المرحلة الأولى : التي تبدأ بظهور ممالك المنطقة واستقرارها سياسيًا، خلال الألف الأول ق.م وحتى القرن السادس الميلادي ، والمرحلة الثانية : بداية من القرن السادس الميلادي وحتى دخولها في حوزة الإسلام، وهي المرحلة التي تعرضت فيها المنطقة لتأثيرات خارجية نتيجة الغزو الأجنبي العسكري والغزو الثقافي نتيجة لدخول المسيحية واليهودية لأراضيها واعتناق أعدادٍ من سكان المنطقة لهاتين الديانتين وتأثيرهما على الشرائع المحلية الوثنية السابقة .

أما الحدود المكانية التي تشملها هذه الدراسة فهي منطقة جنوب غرب الجزيرة العربية، وهي المنطقة التي شهدت ظهور ممالك جنوب الجزيرة حضرموت وقتبان وسبأ ومعين وأوسان ثم حمير، وتمتد هذه المنطقة من مرتفعات ظفار في عمان شرقاً ، وحتى سواحل البحر الأحمر غرباً، ومن نجران شمالاً وحتى سواحل البحر العربي جنوباً .

تقسيم البحث :

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم الموضوع إلى توطئة، وخمسة فصول، وخاتمة، وعدد من الملاحق .

التوطئة :

وفيها عرض لنشأة القانون وتطوره عبر التاريخ واستعراض لأهم الشرائع القديمة، اقتصر فيها على دراسة شرائع المناطق المجاورة للجزيرة العربية كمنطقة الشرق الأدنى، وكذلك العالمين اليوناني والروماني، نظراً لامتداد نفوذهما إلى منطقة الشرق الأدنى في فترات مختلفة من التاريخ ، ولم تتعرض لشرائع بلاد الهند أو الصين رغم أن تلك المنطقتين عرفتا النظم القانونية عبر مراحل تأريخها القديم، وذلك لما يبدو من عدم ظهور أثرهما على سكان الجزيرة العربية .

يلي ذلك فصول الرسالة، وهي كما يلي :

الفصل الأول – أحوال المجتمع في جنوب غرب الجزيرة العربية :

ويتناول عرضاً للأحوال العامة في المنطقة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية بالقدر الذي يوضح ظروف المنطقة محل الدراسة، لارتباط هذه العوامل بموضوع الدراسة .

الفصل الثاني – مراحل التشريع :

يتناول هذا الفصل دراسة مصادر التشريع، وذلك بتحديد أنواع النصوص التي اعتمد عليها في هذه الدراسة سواء كانت تشريعات مباشرة أو مراسيم ملكية، وكذلك الوثائق اليومية، عقود الولاء، والمعاهدات الداخلية والخارجية ونصوص الكفارة، يلي ذلك دراسة للسلطات المشرعة ، وصياغة التشريعات وطريقة إصدارها.

الفصل الثالث – التشريعات والوثائق :

يتكون هذا الفصل من جزأين :

يتناول الجزء الأول القواعد القانونية التي أمكن التوصل إليها من خلال النصوص، ويتناول الجزء الثاني الوثائق القانونية العامة والخاصة، ووثائق المعاملات اليومية التي أمكن استخلاصها ، وتشير في الوقت نفسه، إلى معرفة سكان المنطقة بالقوانين وممارستها .

الفصل الرابع – تطبيق التشريعات :

وفيه دراسة لمدى شمول هذه التشريعات لجوانب الحياة العامة، يلي ذلك محاولة للتعرف على السلطات التنفيذية التي ترعى تنفيذ القوانين ثم السلطات القضائية، ثم عرض لأنواع العقوبات المترتبة على مخالفة هذه القوانين.

الفصل الخامس – التأثيرات الخارجية :

يهدف هذا الفصل إلى بيان أثر الغزو السياسي والفكري للمنطقة، وفيه عرض لأحوال المنطقة في القرن السادس الميلادي من الناحية السياسية تحت الحكم الحبشي، ودخول الديانات السماوية لها، ثم دراسة للقوانين الحميرية التي جاءت وليدة لهذه التأثيرات .

ويلاحظ تفاوت في أحجام فصول الرسالة ، وهو تفاوت اقتضته طبيعة الدراسة. فالفصل الثالث أكبرها حجما نظرا لأنه محور هذه الرسالة ، والفصل الأول أصغرها وهو مقدمة تاريخية للمنطقة .

الخاتمة :

وفيها عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

الملاحق : ألحق بالبحث ملاحق تتكون من :

الملحق الأول : وفيه عرض لمعظم النصوص الواردة في البحث وقراءة عربية لها ، يلي ذلك ثبت بأرقام النصوص ومختصرات لمصادرها. وكان من المفترض أن يكون هناك معجم للألفاظ الواردة في تلك النصوص ، لولا أن ضيق الوقت وحجم الدراسة حالا دون ذلك ، وسوف يتم نشر معجم لهذه الألفاظ لاحقًا إن شاء الله .

الملحق الثاني : أسماء الملوك الواردة أسماؤهم في النصوص وتاريخ حكم كل منهم كلما أمكن ذلك .

الملحق الثالث : خرائط للمنطقة .

وفي هذا البحث استخدم مصطلح التشريعات والنظم التشريعية، والقانون وهي مصطلحات دأب الباحثون في الشرائع القديمة على استخدامها رغم أن ذلك لا يتفق مع معانيها في العصر الحديث ، لكن عدم وجود مصطلح دقيق يمكن إطلاقه على هذه النظم أدى إلى استخدام مثل هذه المصطلحات. ولو بحثنا في كتب اللغة العربية لوجدنا أن كلمة قانون تعني طريق الشيء ومقياسه ويُرى أنها دخيلة على العربية[1]، ويعتقد أنها تعريب للفظة اليونانية "Kanun" التي تعني العصا المستقيمة، وهو تعبير مجازي يقصد به القاعدة أو المبدأ، ويرمي الاصطلاح اليوناني بذلك إلى التركيز على الاستقامة، ويقترب هذا المعنى من الاصطلاح المستخدم في اللغات اللاتينية والجرمانية فهو باللاتينية "Directus"، وبالفرنسية "Driot" وبالألمانية "Recht" وبالإنجليزية "Law" وكلها مصطلحات تعني الاستقامة[2]. أما الشريعة ، والشرع : الطريق الواضح،

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، (د. ت)، ج١٣، ص٩٤٩.

(٢) صادق، هشام، عكاشة محمد عبدالعال، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٠.

ويقال: شرعت له طريقاً، والشريعة ماشرع الله تعالى لعباده من الدين من صلاة وصيام وسائر أعمال البر، لذا ارتبطت هذه التسمية بالشرائع السماوية[1] وفي العصر الحديث استخدم هذان اللفظان استخداماً جديداً، فالقانون هو: مجموعة القواعد المنظمة للسلوك والروابط في المجتمع التي تقوم السلطة العامة بحمل الأفراد على احترامها ولو عن طريق القوة حين الضرورة. ويتميز عن غيره من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد بعنصر الجزاء .

أما التشريع فهو: وضع القواعد القانونية اللازمة لتنظيم الروابط الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع دون الالتفات إلى كون هذه القواعد قد تولدت عن مصدر معروف من المصادر القانونية أو عن تفسير للقواعد القائمة، لذا فهو مصدر من مصادر القانون وإن لم يكن المصدر الوحيد بل هناك الأعراف والتقاليد، والمراسيم، والأوامر الصادرة عن الحكام وغيرها، وقد ظل التشريع أحد مصادر القانون الروماني في مختلف مراحل تطوره كما سنرى لاحقاً، وبالعودة إلى تشريعات جنوب غرب الجزيرة نجد أنها تتفق مع هذين المعنيين بعض الشيء، فهي قواعد قانونية، وإن كانت تعالج في معظمها حالات فردية أصدرت لكي تنظم العلاقات والروابط الاجتماعية، ويترتب على مخالفيها جزاء وتم سنها وإصدارها من قبل سلطات خاصة، لذا يمكن أن نقول إن التشريع أحد مصادر القانون في منطقة جنوب غرب الجزيرة، كما أنها تتفق مع الشرائع السماوية لتناولها بعض الأمور الدينية، وارتباطها بالعقوبات المعنوية كالخوف من غضب المعبود، ومن هنا لم أجد بدّاً من استخدام هذين اللفظين، التشريع والقانون، خاصة أن سكان المنطقة أنفسهم لم يتفقوا على تسمية هذه النظم بأسماء محددة كما سنرى .

(١) ابن منظور : المصدر السابق ، ج٥ . ص١٧٥ .

المصادر :

استخدم في هذه الدراسة العديد من المصادر والمراجع خاصة الأبحاث الأثرية التي تم نشرها في ضوء المكتشفات الأثرية في المنطقة، ولكن أهم هذه المصادر النقوش (النصوص) التي احتلت المركز الأول بين مصادر هذه الدراسة، وهي الكتابات التي دونها سكان المنطقة خلال الألف الأول قبل الميلاد وحتى القرن السادس الميلادي؛ وكتبت هذه النصوص بأحد الخطوط السامية الغربية وهو المعروف بالخط المسند الجنوبي ، ودونت بعدة لهجات سميت بأسماء الشعوب التي تحدثت بها وهي السبئية والقتبانية والحضرمية والمعينية وتتشابه هذه اللهجات كثيراً، وتتكون أبجدية المسند الجنوبي من ٢٩ حرفاً، وحروفه ساكنة ولا يوجد فيها حروف علة فيما عدا الواو والياء اللذان يستخدمان كحروف علة أحياناً[١]. وقد أمكن معرفة ترتيب أبجدية هذه اللغة[٢]، وكانت الكتابة في المراحل المبكرة تبدأ من اليمين إلى اليسار ثم من اليسار إلى اليمين أي بطريقة دوران الثور . أما في المراحل المتأخرة فأصبحت الكتابة فيها من اليمين إلى اليسار.

وتأتي معظم النصوص من الأراضي الداخلية (السهول الشرقية) الممتدة من حضرموت شرقا وحتى نجران شمال غرب، أما الأراضي المرتفعة والسهول الغربية والمناطق الجنوبية الشرقية فانتشار النصوص فيها قليل، وكلها تعود لفترة متأخرة ممتدة من القرن الرابع وحتى القرن السادس الميلاديين أي الفترة الحميرية.

---

(١) Beeston, A.F.l. Sabic Grammar. JSS, Manchester, University of Manchester, 1484, p. 56.

(٢) Ryckman J."L' orderde lettersd' L' alphabet Sud. Semitique, LAntiquite Classique Bruxelles' Vol. 50 1981, p. 698-709.

ونصوص جنوب الجزيرة العربية معظمها نصوص تذكارية كتبت بعناية على يد كتبة مهرة ومحترفين ، وهناك نصوص قصيرة دونت بأيدي هواة أو غير محترفين ومنها مخربشات دونت على واجهات الصخور، ونوع ثالث كتابة استخدم فيها الخط المشق "Cursire" وهذه المجموعة دونت على أعواد خشبية، ربما لغرض حفظها في أماكن خاصة لأن معظم النصوص المدونة عليها هي من الوثائق العامة. وقد بدأ الباحثون محاولات لقراءة هذه النصوص رغم صعوبتها، وكان " محمد الغول " أول من بدأ هذه المحاولات تلاه آخرون مثل " يوسف عبد الله " ، وريكمانز؛ وقد تم نشر كتاب لهذين الأخيرين ، نشرا فيه مجموعة من هذه النصوص .

وقد تم جمع الآلاف من نصوص جنوب الجزيرة منذ بدء الاهتمام والبحث الأثري في المنطقة ، ابتداء بمرحلة البعثة الدنماركية بقيادة " كارستن نيبور عام ١٧٦٣م " ، وحتى العصر الحالي .

ونشرت في عدد من المؤلفات مثل الموسوعات

CIH = (Corpus Inscriptionum Semiticarum Inscriptiones Himyariticas et Sabaes continen: 3 vol. pars Quarta 1889-1930)

RES = (Reportoire D'Epigraphie Semitique, Vol, 5-8, Paris 1928-1950)

CIAS = (Corpus des Inscriptions of Antiquits, Sud. Arabes, Tome1 Section I 1977, Tome2 Fascicule 1et2 1986).

كما قام بدراسة هذه النصوص العديد من العلماء الغربيين والعرب منهم على سبيل المثال من العلماء الغربيين :

M. Halevy, D. Nielsen, M. Hofner, N. Rhodokanakis, K. Conti Rossini, F. Hommel, J.H. Mordtmann, E. Mittwoch, A. Jamme, A. Beeston, G. Ryckmans, J. Ryckmans, C. Robin, J. Pirenne.

وأعمالهم معروضة في قائمة المصادر والمراجع الأجنبية في هذه الدراسة

ومن العلماء العرب : خليل نامي، مطهر الإرياني، أحمد شرف الدين، ويوسف عبد الله، ومحمد عبد القادر بافقيه، وغيرهم وأعمالهم معروضة ضمن قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية في هذه الدراسة . وتوصل بعضهم إلى وضع قواعد لهذه اللغة(١).

كما وضعت لبعض لهجاتها قواميس لغوية كانت خير معين للباحثين في هذه النصوص(٢). ورغم أن هذه النصوص تشكل مصدراً تاريخيًا مهمًا إلا أن تعرض بعض منها للدمار ولعوامل التعرية وضياع بعض أجزائها أفقد عدداً منها أهميته نظراً لصعوبة قراءة النصوص، كما أن قراءات عدد من النصوص ظل محل خلاف بين الباحثين، وهناك قراءات مر عليها أكثر من مئة عام وأصبح هناك حاجة ملحة لإعادة قراءتها في ضوء ازدياد المعرفة بهذه اللغة، ولاكتشاف نصوص جديدة تحتم إعادة النظر في القراءات القديمة. وفي هذه الدراسة تم حصر النصوص الخاصة بها من بين آلاف النصوص المنشورة في العديد من المؤلفات، وكان لابد من مراجعة النص في مختلف المؤلفات التي نشر فيها للتأكد من صحة حرفه، ثم قراءة النص قراءة جديدة، ومقارنة القراءة

---

(١) Rhodokanakis, N., **Studies Zur Lexikiographic und Grammatik des Altsudarabischen** Wien, Aww, 1931.
Beeston, A.F.L., **A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian London**, Luzac, 1962
Beeston, A.F.L., Sabaic Grammar.
- شرف الدين، أحمد، **تاريخ اليمن الثقافي**، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٧م ج٣.
- بافقيه، محمد عبدالقادر، وآخرون، **مختارات من النقوش اليمنية القديمة**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م.

(٢) Beeston, A.F.L. et al.. **Sabaic Dictionary** (French – Arabic – English), Sana Publication of the University of Sana, YAR, 1982.
Biella, J., **Dictionary of old South Arabic Dialect**, Chico, CA, Scholar press, 1982.
Ricks, S. **Lexican of Inscriptional Qatabanian**, Rome, Editrice pontifico intituto Biblico.

مع القراءات المختلفة له. وفي سبيل القراءة اعتمدت الباحثة على العديد من المعاجم منها المعاجم الخاصة باللهجات الجنوبية السالفة الذكر ومعاجم للغة العربية كاللسان لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي ، ومعاجم اللغة العبرية ومعاجم اللغة الجعزية. أما النصوص التي دونت بالخط المشبك (الموصول) فقد اعتمد فيها على قراءة الدكتور يوسف عبد الله وج. ريكمانز نظراً لصعوبة قراءة هذا النوع من النصوص.

وأود أن أشير إلى استخدام الرمز الذي اشتهر به النص في حواشي فصول البحث، ولكن القارئ سوف يجد ثبتًا للرموز المتعددة لهذه النصوص، والأبحاث التي تناولتها بالدراسة في نهاية الملحق الأول.

الكتـــاب

- تعد منطقة الشرق الأدنى مهد المنجزات الحضارية الأولى في تاريخ الإنسان، فمنها نبعت أولى محاولات الكتابة والتدوين، وفي مجتمعاتنا تبلورت مفاهيم الدين ونزلت فيها رسالات التوحيد، وعلى يد حكامها ظهرت أول أعمال التشريع وسن القوانين.
- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حضارة الجزيرة العربية بصفة عامة، وجنوب غرب الجزيرة بصفة خاصة، وتعتمد في ذلك على ما دونه سكان المنطقة وما خلفوه من آثار ونصوص تقف شاهداً حياً على تحضر مجتمعاتها في مجالات مختلفة كالعمارة المدنية الدينية، والفنون والنظم السياسية والحكم والنواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وفي معرفة مبكرة للكتابة وتدوين الوثائق والسجلات بما فيه سن الشرائع.
- وتسعى الدراسة إلى اكتشاف مدى معرفة سكان جنوب غرب الجزيرة بالنظم التشريعية وممارستهم لها، وتركز على منطقة جنوب غرب الجزيرة العربية، وهي المنطقة التي شهدت ظهور ممالك جنوب الجزيرة : حضر موت، وقتبان، وسبأ، ومعين، وأوسان، وحمير.

ردمك: ٦ ـ ١٤٦ ـ ٠٠ ـ ٩٩٦٠
ISBN: 9960 - 00 -146 - 6